The Administration & Economic College Journal
For Economics & Administration & Financial Studies
Vol.13,N4, P P.208 -222
ISSN PRINT 2312-7813
ISSN ONLINE 2313-1012
مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية
المجلد ١٣، العدد٤ ٢٠٢١ ص ص ٢٠٨-٢٢٢

The role of corporate governance in commercial banks in promoting foreign investment

A comparative study of a sample of Iraqi and Jordanian banks

دور الحوكمة في المصارف التجارية على تعزيز الاستثمارات الاجنبية

دراسة مقارنة لعينة من المصارف العراقية والاردنية

*م.م سجى ناجح كريم *م.د.عزالدين حسن كاظم *م.م.مروة اركان جواد

Abstract

The research aims to shed light on commercial banks and their importance as a financial institution that aims to achieve profit through various investments and the impact of banking governance on them in achieving huge profits by promoting foreign investments. And the need for banks to have mechanisms and rules of work of the court being financial institutions that depend on the money of others, so it must be protected, and the current low economic situation in Iraq due to the weakness of foreign banking investments.

The research concluded that governance aims to ensure good management of banks, and this in turn preserves the interests of all parties to investors and reduces improper behavior and requires that disclosure in banks be comprehensive in order to allow evaluation of the results of their activities and performance.

*كلية المستقبل الجامعة

الملخص

يهدف البحث الى تسليط الضوء على المصارف التجارية واهميتها كمؤسسة مالية تهدف الى تحقيق الربح من خلال الاستثمارات المختلفة ودور الحوكمة المصرفية عليها في تحقيق ارباح هائلة من خلال تعزيز الاستثمارات الأجنبية، وجاء ذلك الهدف حلاً لمشكلة معاناة العراق من عدم توفر بيئة استثمارية مناسبة لتفعيل الاستثمارات الاجنبية، و حاجة المصارف الى اليات وقواعد عمل محكمة كونها مؤسسات مالية تعتمد على اموال الاخرين لذا يتوجب حمايته، و تدني الوضع الاقتصادي الحالي للعراق بسبب ضعف الاستثمارات المصرفية الأجنبية.

وتوصل البحث الى ان الحوكمة تهدف الى ضمان الإدارة الجيدة للمصارف وهذا بدوره يحافظ على مصالح جميع اطراف المستثمرين ويقلل من التصرفات غير السليمة و يتطلب ان يكون الإفصاح في المصارف شاملا لكي يسمح بتقييم نتيجة نشاطها وادائها .

المقدمة

ألقت التحديات المصرفية العالمية بظلالها على العمل المصرفي في ظل التطور التكنولوجي المتسارع واشتداد حدة المنافسة بعد انتشار مظاهر العولمة والانفتاح الاقتصادي بوتيرة متسارعة، وكذلك الحال بالنسبة للحوكمة والتي باتت من أكثر المواضيع المطروحة على الساحة الدولية المعاصرة، لاسيما حينما يكثر الحديث عن ترشيد القرارات ونجاح الخطط التنموية والحفاظ على مصالح المتعاملين .ولما كان الأمر كذلك فقد باتت قدرة الحوكمة واضحة في دعم آليات الاصلاح المالي والاداري للاقتصادات بتوفيرها سبل وادوات ومتطلبات تعزيز النمو الاقتصادي على أساس من المعايير الدقيقة التي تحقق الاستخدام الامثل للموارد وبما يضمن مصالح المتعاملين. وبالمقابل فقد انعكس الركود الاقتصادي مطلع عقد الثمانينات من القرن الماضي بشكل واضح على الأداء المصرفي والاستقرار النقدي فكان لابد من أسلوب جديد تدار به الامور وفق معايير وقواعد محددة. ولذلك فقد كان للحوكمة قواعد ومعايير ومفاهيم ومقومات، عززت من دورها على المستوى الجزئي والاصلاح المؤسسي، وعلى المستوى الكلي والاصلاح الاقتصادي وبالتالي علاقتها بالسياسة النقدية والمالية والتجارة الخارجية على حد سواء وبما يضمن حسن ادارة المال برشد وشفافية ولما كان الامر كذلك فقد أثرت الحوكمة على القطاع المالي بشقيه البنوك وسوق المال من حيث الكفاءة والتنافسية في عالم المال والاعمال حيث الجودة والكفاءة معيار البقاء.

المبحث الاول : منهجية البحث ودراسات السابقة

اولا : منهجية البحث :

مشكله البحث Research Problem

تركزت مشكلة البحث بالنقاط الاتية:

١. يعاني العراق من ضعف او عد توفر بيئة استثمارية مناسبة لتفعيل الاستثمارات الأجنبية.
٢. حاجة المصارف الى اليات وقواعد عمل محكمة كونها مؤسسات مالية تعتمد على اموال الاخرين لذا يتوجب حمايتها.
٣. تدني الوضع الاقتصادي الحالي للعراق بسبب عدم توفر اي استثمارات مصرفية اجنبية
٤. عدم تطبيق قواعد الحوكمة المصرفية في المصارف التجارية العراقية وبالتالي عدم توفر عامل الامان بالنسبة للزبائن.

اهداف البحث Research Objectives

يهدف البحث الى تسليط الضوء على المصارف التجارية واهميتها كمؤسسة مالية تهدف الى تحقيق الربح من خلال الاستثمارات المختلفة ودور الحوكمة المصرفية في تحقيق ارباح هائلة من خلال تعزيز الاستثمارات الاجنبية.

فرضيات البحث Research Hypotheses

يستند البحث الى فرضية مفادها : ان تطبيق الحوكمة المصرفية في المصارف التجارية العراقية سيساهم بشكل كبير على رفع سمعة المصارف التجارية وتوفر عامل الامان للزبائن وبالتالي تشجيع الاستثمارات المحلية بصوره عامة والاجنبية بصورة خاصة .

أهميه البحث Research Importance

تنطلق اهمية البحث من بيان اهمية تطبيق الحوكمة المصرفية في المصارف التجارية العراقية واثر هذا التطبيق في تشجيع الاستثمارات الاجنبية كون المصارف العراقية في الوقت الحالي تعاني من اضمحلال هذا النوع من الاستثمارات .

عينه البحث Research Sample

تتمثل عينة البحث في مصرفين من المصارف التجارية العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية المتمثلة في :

- بنك بابل التجاري
- المصرف التجاري العراقي

وبنك اردني تجاري المتمثل في: كابيتال بنك

وقد تم اختيار هذه المصارف كونها تعد من المصارف التجارية المعلن عن قوائمها المالية.

ثانياً: دراسات سابقة

أ. الدراسات العربية :

١/ دراسة البطاط، الاعرجي، التميمي ٢٠١٣ (واقع البيئة الاستثمارية وسبل النهوض)

من المعلوم ان الاستثمار يرتكز بشكل مباشر ووشيق على البيئة التي تتسم بالاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي وذلك من خلال مجموعة من السياسات والقوانين والتشريعات التي تؤثر في ثقة المستثمر وتقنعه بتوجه استثماراته الى بلد دون اخر ، لكن يلاحظ ان البيئة الاستثمارية في العراق غير مهيئة بالرغم من تشريع قانون الاستثمار المعدل رقد ١٣ لسنة ٢٠٠٦ وما تضمنه من حوافز واعفاءات للمشاريع الاستثمارية وذلك في ضوء ما تعانيه من عدم الاستقرار الامني والسياسي وتدهور البنية التحتية وتردي الاوضاع الاقتصادية وتفشي ظاهرة الفساد المالي والاداري اضافة لعوامل اخرى . وعليه خلص البحث الى ضرورة خلق بيئة استثمارية ملائمة ومحفزة من خلال وضع بعض المقترحات للنهوض بالبيئة الاستثمارية في العراق.

٢/ دراسة سالم عبود ٢٠١٤ (حوكمة المصارف واليات تطبيقها / دراسة حالة في المصارف الاهلية)

يعد الجهاز المصرفي من المنظومات الفاعلة والمؤثرة بالاقتصاد والتنمية. والملاحظ ان المصارف سواء الحكومية او الخاصة مازالت لم ترتقي الى مستوى المساهمة الفاعلة في التنمية الاقتصادية لوجود ضعف تشريعي وتطبق الافصاح والشفافية مع وجود مخاطر محتملة قد تؤثر على ثقة المساهمين وانتشار الفساد الاداري والمالي وتعاني الكثير من المصارف من نقص في تطبيق مفهوم الحوكمة بشكل كلي نتيجة لعدم توفر الوعي الكامل بأهمية الحوكمة لدى مجالس الادارة والادارة التنفيذية وقد ظهرت الحوكمة كمنهج في تطوير عمل المصارف مما يستوجب تناول هذه الدراسة عدد من المصارف الخاصة ومعرفة مدى تطبيقها للحوكمة وحجم ونوع المحددات وامكانية رفع الوعي لدى كافة الاطراف ومدى امكانية تطبيق الحوكمة في المصارف الاهلية وتعزيز دور الادارة في تخفيض المخاطر وتجنب الازمات وحماية حقوق المستفيدين.

ب. الدراسات الاجنبية

١/ دراسة Yermo 2010 بعنوان (Governance and Investment of Public Pension Assets)

ركزت الأزمة المالية العالمية في الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ على اهتمام صانعي السياسات في العديد من البلدان على تمويل المعاشات العامة. حيث ان حوكمة واستثمار أصول المعاشات العامة من وجهات نظر الممارسين تسعى إلى تقديم نظرة ثاقبة حول هذه القضايا ، بالاعتماد على تجربة أكثر من ٣٠ ممارسًا من جميع مناطق العالم تُظهر الأمثلة ودراسات الحالة ما يلي:

- الروابط بين هياكل الحوكمة ونتائج الاستثمار

• طرق دمج التزامات صندوق المعاشات التقاعدية في تصميم استراتيجيته الاستثمارية
• إيجابيات وسلبيات إدارة الأصول الداخلية مقابل الاستعانة بمصادر خارجية للمديرين الخارجيين
• فوائد التنويع في الأسواق الدولية
• أهمية وجود سياسة شاملة للتحوط في العملة
• النهج المتبعة في الاستثمار في فئات الأصول البديلة ، سيجد المسؤولون في صندوق المعاشات وصنّاع السياسة والجهات المنظمة هذا دليلاً يمكن الوصول إليه. ويقدم أمثلة عملية وعالمية عن كيفية مواجهة التحديات التي قد يواجهونها في حوكمة أصول المعاشات العامة واستثمارها.

٢/ دراسة Olga Afanasyeva and Yulia Lapina and Tetiana Scherbina 2013 بعنوان (Risk Management ,Corporate Governance and Investment (Banking

يركز هذا البحث على تحديد دور CRO (Chief Risk Officer) في حوكمة الشركات وإظهار العلاقة بين طريقة تبعية CRO وأداء البنك الاستثماري. العينة يتكون من ملاحظات على مدى عام ٢٠١١ لـ ٢٩ أكبر البنوك الاستثمارية (حسب كمية الأصول) . البنوك نشأت في الولايات المتحدة الأمريكية (٨) ، اوربا الشرقية (١٤) ، والصين (٢) ، واليابان (٢) ، وكندا (٢) ، وأستراليا (١). بهدف تقييم ومقارنة الأداء المالي للبنوك مختارة بناءً على مؤشر الأداء مفتاح الاصطناعية (SKPI) عملت بها. التحليل التجريبي لإدارة المخاطر في البحث تستند على مجموعتين مختلفتين من العوامل ، والتي يمكن استخدامها لتقييم فعالية إدارة المخاطر في هذا المجال والتي هما : تحليل تأثير CRO / عوامل لجنة إدارة المخاطر وعوامل CRO وتقييم الاداء المالي. تظهر النتائج أن وجود CRO في البنوك الاستثمارية تأثير إيجابيا على الأداء المالي.

اختلفت دراستنا عن الدراسات السابقة انها ناقشت وحللت أهمية الاستثمار الأجنبي في المصارف العراقية الخاصة ومقارنتها بالاستثمارات الأجنبية في الدول المجاورة (مصرف كابيتال في الأردن) وكذلك بيان أسباب ضعف الاستثمار في المصارف الخاصة وكذلك يعد بحثنا من الأبحاث القليلة التي تناولت دراسة مقارنة بين مصرفين في القطاع الخاص من داخل العراق وخارجه .

المبحث الثاني/ الاطار النظري للبحث

اولا/ مفهوم الحوكمة والحوكمه المصرفية

وردت مسميات لمعنى الحوكمه(Governance) مثل حوكمة او التحكم المؤسسي او الحاكميه ويقصد بحوكمه الشركات النظام الذي يتم من خلاله إدارة الشركة ، وتوجيهها.

كما تعرفها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD : بأنها: مجموعة من العلاقات فيما بين القائمين على إدارة الشركة ومجلس الإدارة وحملة الأسهم وغيرهم من المساهمين) (Freeland, C. 2007) وعرفت الحوكمة بانها نظام متكامل للرقابة المالية وغير المالية والذي يتم عن طريقه ادارة الشركة والرقابة عليها ورصانة السلوك والتصرفات الادارية وحماية المشروعات من عناصر الفساد الاداري.

ولا يوجد تعريف موحد متفق عليه بين كافة الاقتصاديين والقانونيين والمحللين والاكاديميين لمفهوم حوكمة المصارف "Corporate Governance" ويرجع ذلك الى تداخله في العديد من الامور التنظيمية والاقتصادية والمالية والاجتماعية للمصارف وهو الامر الذي يؤثر على المجتمع والاقتصاد ككل ويعرف بنك التسويات الدولية الحوكمة في المصارف بأنها : تمثل مراقبة الأداء من قبل مجلس الإدارة والإدارة العليا للبنك، وحماية حقوق حملة الأسهم والمودعين، بالإضافة إلى الاهتمام بعلاقة هؤلاء بالفاعلين الخارجيين، والتي تتحدد من خلال الإطار التنظيمي وسلطات الهيئة الرقابية. وتنطبق الحوكمة في الجهاز المصرفي على البنوك العامة والبنوك الخاصة والمشتركة. التنظيمي وسلطات الهيئة الرقابية ، بحيث تنطبق الحوكمة على البنوك العامة والخاصة.

ثانيا/ المصارف التجارية ووظائفها

المصارف التجارية هي مؤسسات مالية وسيطة تعسى إلى تحقيق الربح من خلال قيامها بقبول ودائع الأفراد والمؤسسات واستثمار هذه الودائع خاصة في تقديم القروض والتسهيلات الائتمانية لذلك، يطلق عليها مؤسسات الايداع (Depositary Institutes) وهي من أهم المؤسسات المالية التي تعمل على تعبئة المدخرات الوطنية، وإعادة ضخها في الاقتصاد على شكل قروض طويلة الأجل وقصيرة الأجل لتمويل الأنشطة الاستثمارية والاستهلاكية لوحدات العجز، التي ترغب في انفاق ما يزيد على دخولها.(عبد الله ،٢٠٠٠: ٣٣) وعلى المدى الزمني هناك نوعين من البنوك التجارية :

١. بنوك القبول : والتي تشتغل في أعمال قبول الائتمان .
٢. بنوك الادخار : والتي تقوم بعمليات اصدار رأس المال نيابة عن عملائها

وظائف البنك التجاري :

١. التوسط بين المدخرين (المقرضين) والمستثمرين (المقترضين) من خلال تجميع المدخرات ووضعها في متناول الافراد أو المشروعات .
٢. خلق النقود وهي أهم وظيفة يقوم بها البنك المركزي ويمكن التأثير بها في عرض النقود
٣. العمليات المصرفية وتتمثل في تسوية حسابات العملاء .

ثالثاً / مفهوم الاستثمار الاجنبي المباشر واشكاله

للاستثمار الاجنبي المباشر اهمية في دفع حركة النمو الاقتصادي لدوره في عملية التمويل الرأسمالي وتوفير فرص التشغيل ونقل التكنولوجيا وتنمية الصناعات المحلية وتطوير قدراتها التنافسية التصديرية وخلال العقود الثلاثة الاخيرة اصبح الاستثمار الاجنبي ظاهرة بارزة في الاقتصاد المعاصر نتيجة للتغيرات الاقتصادية المتمثلة بتطور الافكار الرأسمالية.

وحسب منظمة التجارة والتنمية الاقتصادية فان الاستثمار الاجنبي المباشر هو تلك الروابط الاقتصادية التي تتم بين المستثمر الاجنبي وشركة ما خاصة بالاستثمارات التي تمنح لهذا المستثمر تأثيرا فعلياً في اتخاذ القرارات في هذه الشركة عن طريق خلق او توسيع مؤسسة امتلاك كامل لمؤسسة قائمة بنسبة ١٠٠% من راس مالها الاجتماعي او المساهمة في مؤسسة جديدة او قائمة على الاقل بنسبة ١٠٠% او اقراض على المدى الطويل (٥ سنوات فاكثر) وعرفت منظمة الإسكوا الاستثمار الأجنبي المباشر على انه :استثمار طويل الاجل يقوم به مستثمر أجنبي في أصول تابعه لكيان أو مؤسسات تجارية موجودة في بلد آخر بقصد إدارة تلك الأصول (الجميل ،٢٠٠١ :٢٥٤)

اشكال الاستثمار الاجنبي المباشر :للاستثمار الاجنبي اشكال متعددة ولكل منها خصائص مميزة له واهمية خاصة وقد اشارت العديد من الدراسات الى ان الانواع الاكثر شيوعاً للاستثمار الاجنبي المباشر هي:

- الاستثمار المشترك : وهي المشروعات التي يمتلكها او يشارك فيها بصيغة دائمة طرفان او شخصان قانونيان او اكثر من دولتين مختلفتين ولا تقتصر المشاركة على حصة في راس المال بل تمتد الى الادارة والخبرة وبراءة الاختراع .
- المشروع المملوك بالكامل للمستثمر الاجنبي: ويكون في شكل انشاء فروع للإنتاج او التسويق او اي نوع اخر من النشاط الخدمي او الانتاجي غير ان الدولة المضيفة للاستثمار الاجنبي كثيراً ما تتردد في قبوله نتيجة الخوف من الوقوع في التبعية الاقتصادية وما يترتب عليها من اثار سياسية .
- الاستثمار في المناطق الحرة: وهي من اهم وانجح الاستثمارات الاجنبية وهنالك بعض الدول شرعت لها قوانين خاصة وميزت بين ما يعرف بالمناطق الحرة الخاصة والمناطق الحرة العامة حيث تقوم المناطق الحرة على فكرة اعفاء البضائع التي تصدرها او تستوردها مشروعات المنطقة من الاجراءات الجمركية الخاصة بالصادرات والواردات والرسوم والضرائب ذات الاثر المماثل.
- مشروعات عملية التجميع: تأخذ هذه المشروعات شكل اتفاقية بين الطرف الوطني والطرف الاجنبي يتم بموجبها قيام الطرف الاجنبي بتزويد الطرف الاول بمكونات منتج معين لتجميعها بحيث تصبح منتج نهائي.

المبحث الثالث: الجانب العملي للبحث

اولا/ وصف عينة البحث :

١/ المصرف التجاري العراقي

تأسس المصرف التجاري العراقي كشركة مساهمة في عام ١٩٩٢ بصفته أحد أوائل المصارف الخاصة التي تم الترخيص لها في العراق. ومنذ ذلك الحين، تطور المصرف وتوسع، حيث افتتح شبكة من الفروع في بغداد والمحافظات الأخرى، وتم إدراجه في سوق العراق للأوراق المالية في عام ٢٠٠٤، فيما تنامى رأس مال المصرف على مدار السنوات ليبلغ ٢٥٠ مليار دينار في العام ٢٠١٤، ليتبوأ مكانة مرموقة بين المصرفية الإقليمية والدولية الأخرى.

طور المصرف التجاري العراقي خدماته المصرفية الدولية بعد شراكته مع مجموعة البنك الأهلي المتحد الذي يقع مقره الرئيس في مملكة البحرين. بجانب تواجده في البحرين، لدى المجموعة شبكة واسعة من الفروع في سلطنة عمان، ودولة الكويت، وجمهورية مصر العربية، والمملكة المتحدة، والإمارات العربية المتحدة (دبي) وليبيا.

وتستهدف مجموعة البنك الأهلي المتحد الدخول الى أسواق جديدة في المستقبل في كل من المملكة العربية السعودية وجمهورية تركيا والاتحاد السويسري.

٢/ كابيتال بنك الاردني

منذ تأسيسه في عام ١٩٩٥، نمت أعمال كابيتال بنك ليصبح اليوم من أبرز المؤسسات المتخصصة في تقديم الخدمات المالية في المملكة الاردنية إذ يقدم للسوق الأردني حزمة متكاملة من الحلول والخدمات المصرفية الاستثمارية والتجارية المصممة لتلبية متطلبات العملاء من الشركات والأفراد على حد سواء.

وتتمحور مهمة كابيتال بنك حول توفير الحلول الموثوقة المتميزة بالتنوع والمرونة بما يتلاءم مع احتياجات عملائه من الإفراد المتميزين والشركات على حد سواء ، كما يقدم كابيتال بنك لعملائه من الشركات باقة واسعة من الخدمات التي تضم تمويل الشركات وتمويل التجارة، وإدارة الأصول، والوساطة في الأسواق المالية، والأبحاث من خلال شركة كابيتال للاستثمارات التابعة له، وهي مملوكة بالكامل من قبل كابيتال بنك، وقد قامت برأس مال مدفوع يساوي ١٠ ملايين دينار أردني (١٤ مليون دولار أمريكي) لتقدم بصفتها الذراع الاستثماري للبنك الخدمات المصرفية الاستثمارية المتخصصة عن طريق مكاتبها في الأردن وفي مركز دبي المالي العالمي (DIFC) . هذا إلى جانب الخدمات الفريدة في السوق العراقي من خلال المصرف الأهلي العراقي التابع له.

وكان كابيتال بنك قد تأسس تحت اسم "بنك الصادرات والتمويل" برأس مال يعادل ٢٠ مليون دينار أردني أي (٢٨ مليون دولار أمريكي) والذي تمت زيادته خلال سنوات عمل البنك ليصل اليوم إلى ٢٠٠ مليون دينار أردني أي ما يعادل (٢٨٢ مليون دولار أمريكي) ليمثّل رأس مال البنك بهويته الجديدة التي تحمل اسم "كابيتال بنك". وقد حقق كابيتال بنك نجاحات عدة على مستوى القطاع المصرفي، وفيما يتعلّق بإجمالي موجودات البنك فتصل اليوم إلى ١,٩٩ مليار دينار أردني.

ثانياً : المقارنة بين المصارف العراقية والمصارف الاردنية

لغرض المقارنة بين المصارف العراقية المتمثلة بالمصرف التجاري العراقي والمصارف الاردنية المتمثلة بكابيتال بنك الاردني تم اختيار التقارير المالية السنوية للمصرفين ولسنة ٢٠٢٠ والاتي عرض للتقرير المالي السنوي لسنة ٢٠٢٠ للمصرف التجاري العراقي :-

التقرير السنوي الشامل عن أداء البنك مرفقا بالبيانات المالية للسنة المالية المنتهية في ٣١/كانون الأول/٢٠٢٠ .وفقا الحكام المادتين (117,134)من قانون الشركات رقم ٢١ لسنة ١٩٩٧ (المعدل) وعملٌ بالقاعدة المحاسبية المرقمة ١٠ الصادرة عن مجلس المعايير المحاسبية والرقابية ولأحكام قانون المصارف ٩٤ لسنة ٢٠٠٤ ودليل الحوكمة المؤسسية للمصارف الصادر عن البنك المركزي العراقي.

التطورات الحاصلة على رأس المال المدفوع: لقد تنامى راس مال المصرف منذ تأسيسه في عام ١٩٩٢ من ١٥٠ مليون دينار عراقي حتى بلغ ٢٥٠ مليار دينار عراقي في عام ٢٠١٤ ، وابرز التطورات التي حصلت على راس امال كانت في عام ٢٠٠٥ عندما قامت مجموعة البنك الاهلي المتحد ومقرها البحرين بامتلاك حصة ٤٩ %من أسهم المصرف بمبلغ وقدره ٥٠ مليار دينار عراقي ، ممهدة الطريق لشراكة إستراتيجية بين المصرف وهذه المجموعة المصرفية الإقليمية الرائدة التي تعمل على امتداد المنطقة العربية وبريطانيا. وفي نهاية عام ٢٠٢٠ بلغت مساهمة البنك الاهلي المتحد % 75من أسهم المصرف.

اهم النقاط الرئيسية الخاصة بأداء المصرف خلال عام ٢٠٢٠ :

١. حقق المصرف صافي ربح بعد الضريبة مبلغ وقدره ٣٥,٤٥٧ مليون دينار عراقي
٢. أما بالنسبة الى حصة المساهمين فقد بلغت ٣٠٧,٧٥٥ مليون دينار عراقي
٣. بلغ رصيد الاحتياطيات ٥٧,٧٥٥ مليون دينار عراقي
٤. الشكل ادناه يوضح اجمالي المصروفات كما في ٣١/كانون الاول/ ٢٠٢٠

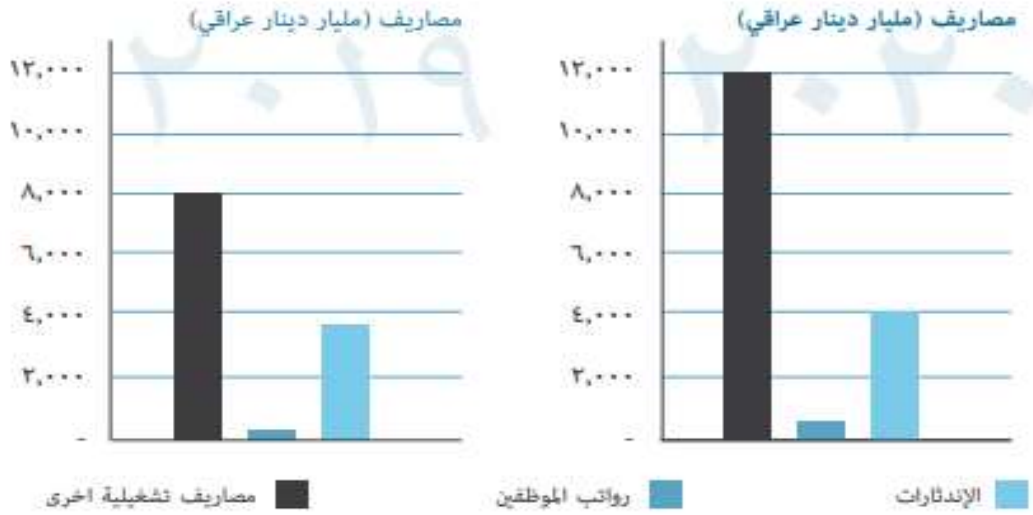

من الشكل أعلاه يتبين ان المصروفات التشغيلية في سنة ٢٠١٩ اعلى من المصروفات التشغيلية في سنة ٢٠٢٠ بنسبة ٣٣% وكذلك الاندثارات ورواتب الموظفين ازدادت بشكل نسبي بين السنتين.

اما اجمالي الاستثمارات كانت كالاتي:

اسم الحساب	سنة ٢٠٢٠ مليون دينار عراقي	سنة ٢٠١٩ مليون دينار عراقي
استثمارات طويلة الاجل / سندات حكومة العراق	١٨٥,٩٣٤	١٥٩,٩٨٣
استثمارات طويلة الاجل / اسهم	١,٤١٢	٥٥٧
استثمارات قصيرة الاجل / حوالات خزينة	-	٢٩,٥٩٧
المجموع	١٨٧,٣٤٦	١٩٠,١٣٧

من الشكل أعلاه يتبين ان الاستثمارات المعتمدة على سندات الحكومية في سنة ٢٠٢٠ اعلى من سنة ٢٠١٩ في حين الاستثمار بحوالات الخزينة كانت (صفر) في سنة ٢٠٢٠ وهذا يدل على ان المصرف انخفض استثماراته في هذا العام ويرجع السبب الى الظروف الخارجية الطارئة المتمثلة بوباء كورونا .

وفيما يخص الحوكمة في المصرف التجاري العراقي اوضح المصرف بانه يتبنى تنفيذ افضل ممارسات معايير حوكمة الشركات في ادارة شؤونه وادارة المصرف، ويسعى الى ادارة اعماله وفقاً مبادئ حوكمة الشركات المناسبة التي توفر اساساً لأداء عالي الجودة ، قوي وسليم وكذلك نمو مستدام ويضمن المصرف التجاري العراقي تطبيق ممارسات واجراءات متكاملة للإفصاح عن المعلومات وامكانية حصول كافة المساهمين على حدا سواء على المعلومات المعلنة بصورة

فوريـة. ولتحقيـق ذلـك يتبنـى المصرف التجـاري سياسـة خاصـة بالإفصاح والشـفافية عـن المعلومات التـي تعكـس كافـة متطلبـات الإفصاح (الإفصاحان المالية وغيـر الماليـة والرقابيـة تتضمـن كافـة البيانـات الهامـة بالبنـك وعملياتـه واداؤه المالي وذلـك بمـا يتوافـق مع هيكل المساهمين.

ويضمـن دليـل الحوكمـة تحقيـق التوافـق بـن مجلـس الإدارة، ولجانـه وضوابـط البنـك المركزي العراقـي، والإدارة التنفيذيـة. وهـذا التكامـل ينتهـي إلى بلـورة مهـام واضحـة لـكل طـرف وتجنـب تداخـل الاختصاصات.

شـكل المجلس أربـع لجـان تسـتمد عضويتهـا مـن أعضـاء المجلس وترفـع التقاريـر مباشرة الى المجلس وتقـوم بالواجبـات والمهام الموكلة اليهـا بموجب دليـل الحوكمـة والصلاحيات المفوضة للتأكـد مـن تطبيـق أفضـل الممارسات الإدارية والفنيـة واكثرهـا كفـاءة وفاعليـة وفي أدنـاه تفاصيـل اللجـان المنبثقة عـن مجلـس الإدارة.

- لجنة الحوكمة المؤسسية
- لجنة التدقيق
- لجنة ادارة المخاطر
- لجنة الترشيح والمكافئات

يتمثـل الـدور الأساسي للجنـة الحوكمـة في تقديـم الدعـم لمجلس الإدارة للاطلاع بمسئولياته الإشراقية المتعلقة بممارسات الحوكمـة السليمة، ومتابعـة تطبيق سياسـات الحوكمـة علـى مستوى كافـة وحـدات المصرف. واوضح المصرف التجاري العراقي ان لجنة الحوكمة في المصرف تتولى مجموعة من المهام يمكن بيانها كالاتي :

- تتولى هذه اللجنـة مراقبـة تطبيـق (دليـل الحوكمـة للمصـارف) والأشراف على إعداد دليـل الحوكمـة المؤسسية الخـاص بالمصرف وفقـا لحجـم عمليـات المصرف وتعـدد وتنـوع أنشـطته وتحديثـه ومراقبـة تطبيقـه.
- أشراف واعداد تقرير الحوكمة وتضمينه في التقرير السنوي للمصرف.
- التأكـد مـن تطبيـق المصرف مبادئ حوكمـة الشـركات والممارسات السـليمة لـه.

اما كبيتال بنك الاردني فان التقرير السنوي للمصرف في ٣١/ كانون الاول /٢٠٢٠ يتضمن الاتي :-

يفيد التقرير السنوي الخامس والعشرين لبنك المال الأردني (كابيتال بنك)بان البنك واصل خلال العام الماضي تحقيق نتائج مالية إيجابية، متجاوزاً بذلك التحديات والمعيقات الاقتصادية الصعبة التي فرضتها جائحة كورونا – الأزمة الصحية غير المسبوقة التي واجهها الأردن كما دول العالم أجمع-

حيث بلغت صافي أرباح البنك بعد الضرائب والمخصصات ٣,٣٠ مليون دينار في عام ٢٠٢٠ ،مقارنة مع ٨,٢٨ مليون دينار في عام ٢٠١٩ ،بارتفاع نسبته ٢,٥ ،%في حين بلغت إجمالي أرباح البنك قبل الضرائب ٣٨ مليون دينار في عام ٢٠٢٠ ،مقابل 1.37مليون دينار في العام الذي سبقه.

واوضح البنك انه على الرغم من مواجهة سنة استثنائية خاضها العالم في ٢٠٢٠ في ضوء جائحة كورونا، والظروف الاقتصادية الضاغطة في الأردن، الا ان بنك كابيتال قد استمر في تحقيق نتائج ربحية على مستويات غير مسبوقة ونسبة نمو ملفتة .والشكل التالي يوضح صافي الربح قبل الضريبة

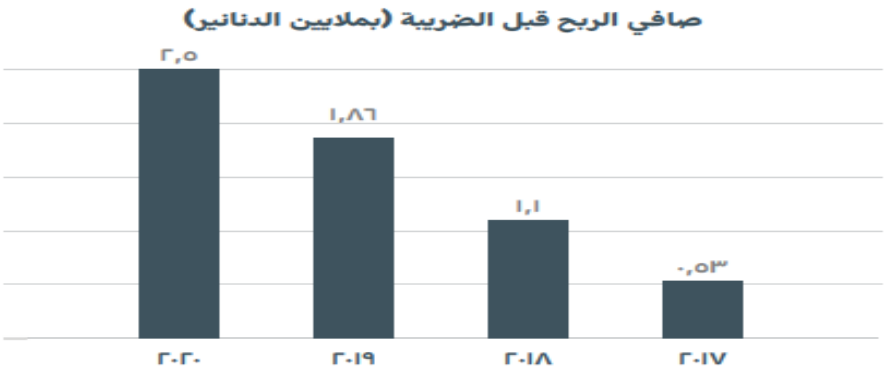

اهم النقاط الرئيسية الخاصة بأداء المصرف خلال عام ٢٠٢٠ :

١. تحقيق أرباح تجاوزت الميزانية المحددة قبل الجائحة بنسبة ٥١% في قسم الوساطة و ٢٥% في قسم ادارة الاصول
٢. توسيع نطاق الخدمات ليشمل تطبيق إلكتروني يمنح المستخدم فرصة التداول بالعملات (Cap Invest Forex)
٣. ارتفاع نسبة الأصول المدارة إلى حوالي ٣٠٠ مليون دولار
٤. توقيع ثماني اتفاقيات في قسم تمويل الشركات بقيمة ١٢٠ مليون دولار
٥. تحقيق نتائج إيجابية على صعيد جميع الدوائر والتي تشمل الوساطة المالية وإدارة الموجودات واستشارات تمويل الشركات

الاستثمار الأجنبي المباشر في كابيتال بنك الأردني : - تراجع صافي الاستثمار الأجنبي المباشر المتدفق إلى السوق الأردنية، بنسبة ٨,١٢ % على أساس سنوي، في الشهور التسعة الأولى من العام الماضي. وسجل صافي الاستثمار الأجنبي المباشر ٤٧٣,١ مليون دينار (٦٦٧) مليون دولار حتى بنهاية سبتمبر / أيلول ٢٠١٩ .وبلغ صافي الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة ٥٤٢,٥ مليون دينار (٧٦٤,٩ مليون دولار)خلال نفس الفترة من ٢٠١٨ .وحقق الاستثمار الأجنبي المباشر، أعلى قيمة في ٢٠٠٨ ،ببلوغه مستوى ملياري دينار (٢,٨ مليار دولار).

اما فيما يخص الحوكمة في كابيتال بنك الاردني فالاتي يمثل الاطار العام لنظام الحوكمة في البنك :

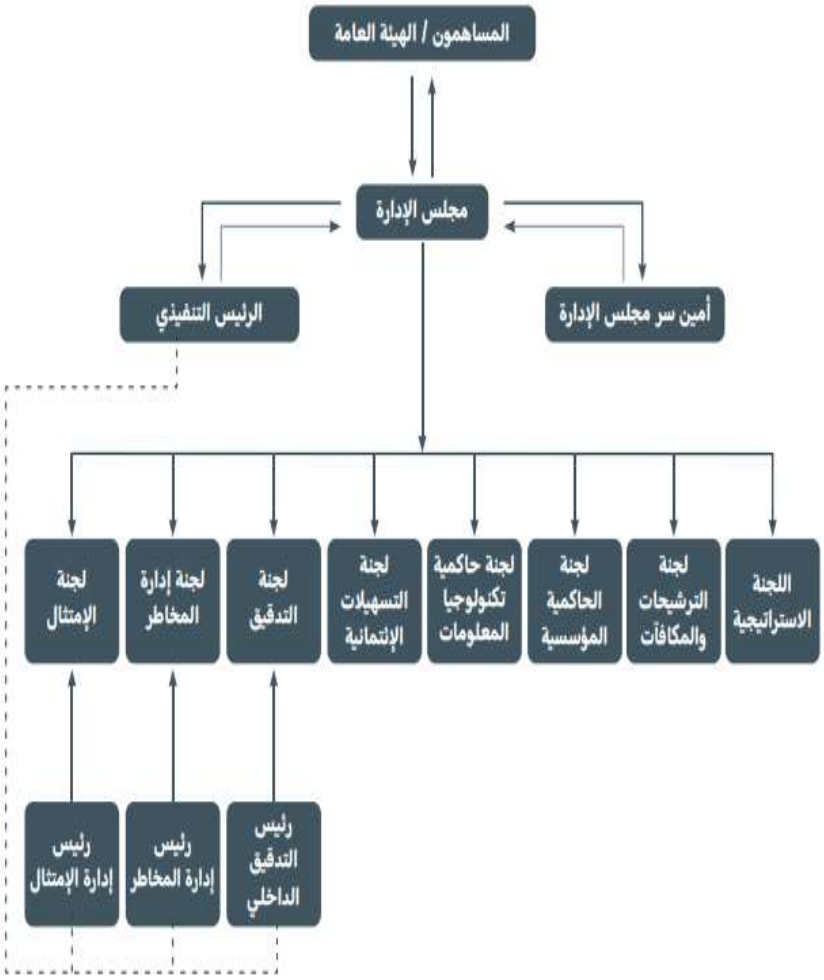

واوضح التقرير السنوي الشامل لكابيتال بنك الاردني ان مجلس الحوكمة في البنك يضم في تشكيلته ٦ أعضاء مستقلين من أصل ١٣ عضواً، إدراكاً من البنك بضرورة أن يحظى عمل هذا المجلس بمزيد من الاستقلالية والمهنية، حيث أن العضو المستقل يضفي بعداً جديداً بحيادتيه وخبراته وبعده عن أي تضارب للمصالح وليتمكن المجلس من القيام بجميع مهامه بشكل كفؤ، فقد تم تشكيل لجان من بين أعضائه، وحدد أهداف هذه اللجان ومهامها ومسؤولياتها وفوضها صلاحيات.

في عام ٢٠١٤، أصدر البنك المركزي الأردني تعليمات الحاكمية المؤسسية، والتي تم تعديلها أكثر من مرة كان آخرها في عام ٢٠١٦، كما أصدرت هيئة الأوراق المالية تعليماتها الخاصة بحوكمة الشركات المساهمة المدرجة في عام ٢٠١٧ . وقد اوضح البنك بانه كان من السباقين بتطبيق الحاكمية المؤسسية، والتزاماً م بالتعليمات على اختلافها في موضوع الحوكمة وايضاً تم إعداد دليل حاكمية

مؤسسية خاص بالبنك – بالتعاون مع السادة إرنست ويونغ – مستمد بشكل تام وكامل من تعليمات البنك المركزي الأردني بالإضافة إلى أفضل الممارسات العالمية في هذا المجال. وقد قام البنك بإجراء مراجعة شاملة للدليل حيث تم عكس جميع التعديلات التي طرأت على التشريعات والتعليمات مراعين صدور تعليمات حوكمة الشركات المساهمة المدرجة لعام ٢٠١٧.

المبحث الرابع الاستنتاجات والتوصيات

أولا: الاستنتاجات

١. ان المصرف العراقي لم يستثمر أي مبالغ في حولات الخزينة جاء ذلك الى الظروف الطارئة التي مرت على البلد (COVID-19) مما جعلها تبتعد عن تلك الاستثمارات.
٢. ان الحوكمة تهدف الى ضمان الإدارة الجيدة للمصارف وهذا بدوره يحافظ على مصالح جميع اطراف المستثمرين ويقلل من التصرفات غير السليمة .
٣. يتطلب ان يكون الإفصاح في المصارف شاملا لكي يسمح بتقييم نتيجة نشاطها وادائها.
٤. ان قناعة الإدارات بجميع مستوياتها بالحوكمة وقواعدها وضوابطها هو أساس نجاحها وهذا يساعد ففي تنفيذ وتطوير هياكلها الداخلية للمصارف .
٥. حاجة المصارف الى اليات وقواعد عمل محكمة كونها مؤسسات مالية تعتمد على اموالالاخرين لذا يتوجب حمايتها.

ثانياً : التوصيات

١. ضرورة وضع هيكل تنظيمي يساعد بتقسيم الصلاحيات والمسؤوليات بشكل سليم .
٢. ضرورة وضع خطط وسياسات واستراتيجيات لعمل المصارف الخاصة .
٣. ينبغي على المصارف ان تطبق مبدأ الإفصاح الشامل عن جميع المعلومات .
٤. ضرورة نشر ثقافة الحوكمة بالقيام بالحملات التوعوية تبين مبادئها والجهات المسؤولة عنها .

المصادر

اولا: المصادر العربية

١. كاظم البطاط ، كاظم الاعرجي، سعدية التميمي ٢٠١٣ (واقع البيئة الاستثمارية في العراق وسبل النهوض)مجلة كلية الادارة والاقتصاد ، المجلد ٥ / العدد ١٧
٢. سالم عبود ٢٠١٤ (حوكمة المصارف واليات تطبيقها / دراسة حالة في المصارف الاهلية) مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الخاص بالمؤتمر العلمي الخامس .
٣. سرمد تركي الجميل ،٢٠٠١ (التمويل الدولي _ الهياكل والعمليات والادوات) اطروحة دكتوراه / جامعة الموصل / كلية الادارة والاقتصاد.

٤. خالد امين عبد الله ٢٠٠٠ (العمليات المصرفية) دار وائل للنشر / عمان

ثانياً: المصادر الاجنبية

1. Freeland, C. Basel Committee Guidance on Corporate Governance for Banks, paper presented to: Corporate Governance and Reform: Paving the Way to Financial Stability and Development, a conference organized by the Egyptian Banking Institute, Cairo, May 7 8, 2007.
2. Sudhir Rajkumar and Mark C. Dorfman :Governance and Investment of Public Pension Assets , The world bank 2010
3. Olga Afanasyeva and Yulia Lapina and Tetiana Scherbina : Risk Management ,Corporate Governance and Investment Banking Corporate Ownership & Control / Volume 10, Issue 3, 2013, Continued.